أثر السياسات الدولية والاتفاقيات في الأنهار المشتركة بين العراق وإيران

أ.م.د انتظار جاسم جبر
كلية الآداب – قسم الجغرافية
entezarjassem1@yahoo.com

م.د شروق نعيم جاسم
كلية الآداب– قسم الجغرافية
Sh8r3q@gmail.com

المستخلص

تخترق الحدود الشرقية للعراق مع إيران أنهار صغيرة ومجاري مياه عدة يجري معظمها من الأراضي الإيرانية وقد تسير مع خط الحدود أو تقطعها ، لتصب في النهاية داخل العراق ، وإن قسماً من هذه الأنهار والوديان لم تحدث حولها مشاكل في السابق ، وهذه يقع أغلبها في المنطقة الشمالية وهي ذات إنحدار شديد لكونها تنبع من منطقة جبلية منحدرة مع سفوحها ، وتمتاز بسرعة جريانها لقرب منابعها ، أن السلطات الإيرانية تواجه صعوبة التحكم بها ، أما في الأجزاء الجنوبية ، وكما موضح في متن بحثنا هذا حول نهري الكرخة ، و الكارون ، وشط العرب ، وغيرها ومن الأنهار التي أصبحت من أهم الأنهار التي تعاني من المشاكل المائية مع إيران ، أذ تصرفت بها بحسب أهوائها ومصالحها ، على الرغم من مخالفة تصرفاتها أحكام الإتفاقيات التي نصت على حصص الأراضي العراقية فيها ، وخالفت علاقات حسن الجوار ، مدعية أن هذه الاتفاقيات عقدت وأقرت في وقت كانت إيران فيه في موقف ضعيف ، ولهذا فإنه لها الحق في نقضها والتنصل عنها.

المقدمة

تساهم إيران بنحو ١٢% من الإيراد الكلي لحوض نهر دجلة وبواقع ٤٣% من الايراد الكلي للزاب الكبير و٣٦% من الايراد الكلي للزاب الصغير و٥٩% من الايراد الكلي لنهر ديالى[١]، وإن أعظم الأنهار المشتركة هو نهر الكارون الذي يعد أطول الأنهار في إيران ومن أعظم روافد شط العرب.

تنقسم الأنهار الحدودية الدولية المشتركة بين العراق وإيران الى قسمين أنهار خلت من المشاكل حالياً والأنهار ذات المشاكل حالياً[٢]، هي التي اتبعت فيها إيران سياسة مائية تضر بالمصالح العراقية وذلك بالقيام بمنع و تحويل وتحييد مجاري الأنهار التي تنبع من الأراضي الإيرانية وتدخل العراق[٣].

مشكلة البحث : تتحدد مشكلة البحث بـ:

١- ما هو أثر الإتفاقيات الدولية في تقسيم مياه الأنهار المشتركة بين كلً من العراق وإيران .

٢- ما مدى التزام إيران بتلك الأتفاقيات .

فرضية البحث :

١- أن الاتفاقيات التي عقدت بين العراق وإيران بخصوص الأنهار المشتركة بينها تطرقت الى تنظيم استغلال بعض الأنهار الحدودية من دون البعض الآخر.

٢- عدم مراعاة إيران للإتفاقيات والأعراف الدولية بشأن أستغلال مياه الأنهار المشتركة مع العراق التي تصرفت بها بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة دون مراعاة أو الألتفات الى المصالح العراقية مما تسبب بأضرار كبيرة له .

الحدود المكانية والزمانية : أهتم البحث بالانهار المشتركة بين كلً من العراق وإيران ينظر خارطة (١) ، وأهتم كذلك ببيان الأتفاقيات التي أبرمت بهذا الشأن منذ عام ١٨٤٧م ولغاية أتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م ومحاولة بيان الأثر السلبي لقطع مياه تلك الأنهار على الأراضي العراقية ولاسيما في الوقت الحاضر .

خارطة (١)

من عمل الباحثتين بالاعتماد على : المصدر :- وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ٢٠٠٧ .

المبحث الأول : الوصف الجغرافي للأنهار المشتركة بين العراق وايران

تتوزع الأنهار المشتركة بين العراق وايران بالنسبة للجانب العراقي في خمس محافظات عراقية تمتد من الشمال الى الجنوب هي: السليمانية ، ديالى وواسط وميسان والبصرة التي تقع في القسم الشرقي للعراق . فتكون الحدود الشرقية هي الحدود المشتركة بين البلدين [٤] . تقطع الحدود العراقية الإيرانية عدداً من الأنهار الصغيرة على طول خط الحدود البالغ عددها (٤٢ نهر) ينظر الخارطة (٢) وتتبع هذه الأنهار ثم تجري من الأجزاء الجبلية الغربية لإيران لتصب في الجانب الغربي من الحدود في المنخفضات الطبوغرافية وأراضي الأهوار ونهر دجلة وشط العرب[٥]، وهذه الأنهار بحسب ترتيبها من الشمال الى الجنوب هي[٦]:

أولاً : في محافظة السليمانية : تحتوي هذه المحافظة على أحد عشر نهراً مشتركاً بين العراق وإيران وتتمثل بـ:١- نهر زراوة ٢- نهر وزنة ٣- رافد خيري نيرزنك ٤- نهر باني ٥- نهر جانبيرو ٦- نهر خليل آباد ٧- نهر قزلجة ٨- نهر بناوة سوتة ٩- نهر ليو ١٠- نهر تشينران ١١- نهر كوكه سو.

وبشأن نهر بناوة سوته تقدم العراق بشكوى ضد ايران في عصبة الأمم بتاريخ ٢٩/ ١٩٣٤/١١ ، إذ قامت إيران بأستغلال هذا النهر استغلالاً مفرطاً تسبب بانخفاض الوارد المائي الواصل الى العراق والاضرار بالزراعة الصيفية العراقية[٧].

ثانياً: في محافظة ديالى : في هذه المحافظة يوجد سبعة عشر نهراً مشتركاً هي الآتي:

١- وادي طويلة ٢- نهر بيارة ٣- نهر سيروان ٤- نهر زمكان ٥- نهر عباسان ٦- نهر قره تو ٧- نهر ديربندك ٨- نهر الوند ٩- نهر ابي نفط (وادي النفط) ١٠- نهر كنكير (وادي حران) ١١- وادي اويلح (كاني شيخ) ١٢- وادي الحزام (المتفرع من طلخ اب) ١٣- طلخ اب (كلال الديرة) ١٤- وادي طهلاو ١٥- وادي كورسنك ١٦- وادي ترستاق ١٧- وادي سويته .

وأهمها نهر الوند الذي يغذي مدينة خانقين ، إذ تجاوزت عليه إيران من دون مشاورة العراق منذ عام ١٩٥٣ ، نهر كنكير، الذي ينبع من الجبال الإيرانية عند حدود قضاء مندلي . كذلك أستنزاف مياهه[٨].

ثالثاً: في محافظة واسط: تضم هذه المحافظة أربعة أنهار مشتركة وتتمثل بالآتي :

١- نهر سورو شيرين ٢- زلى آب ٣- كنجان جم وكلال بدرة ٤- نهر بالك .

أشتد النزاع على نهر كنجان جم الذي يروي منطقة زرباطية وإن أول منازعة حدثت على تقسيم مياه هذا النهر كانت في عام ١٩٣٠ بين العشائر العراقية والإيرانية على جانبي الحدود والتي حلت بتدخل موظفي البلدين وبعدها أنشأت ايران سداً على النهر لتحويل مياهه الى داخل الأراضي الإيرانية إضافة الى إنشاء مجريين جديدين ما تسبب بقلة المياه الواردة

الى العراق فضلاً عن ملوحتها[٩].

رابعاً: الأنهار المشتركة في محافظة ميسان : تشترك محافظة ميسان بسبعة أنهار مع إيران وهي الآتي :١ – نهر سارخر ٢– نهر جنكله ٣– نهر الزفراني ٤– نهر الطيب ٥– نهر دويرج (خرخيرة) ٦– شط الأعمى ٧– نهر الكرخة .

خارطة (٢)

المصدر من عمل الباحثتين بالأعتماد على : فلاح شاكر اسود ، الحدود العراقية – الايرانية ، مطبعة العاني ،١٩٧٠ ، ص٣٠

أثيرت منازعات على أنهار الطيب ودويريج والكرخة وشط الأعمى إذ يصب نهرا الطيب ودويريج في هور المشرح ، والكرخة في هور الحويزة ، ويصب شط الأعمى في هور الشيب العراقي عند خط الحدود بين العراق وإيران ، وأنشأت السلطات الإيرانية سداً على نهر الطيب عند منطقة دهلون الإيرانية وسداً آخر ترابياً أمام مجرى نهر دويريج في موقع كبة هشال التي تقع على بعد (٥) كم من مخفر الفكة العراقي وأنشأت سداً قاطعاً على الكرخة بطول ١٥٠ م ويحتوي على ست فتحات مجهزة بأبواب حديد بهدف حجر مياه النهر، أما شط

الأعمى فقد قامت إيران بتحويل مجرى مياهه والاستئثار بها[١٠] ما أدى الى إزالته كلياً في الوقت الحاضر.

خامساً : الأنهار المشتركة في محافظة البصرة : يوجد في محافظة البصرة ثلاثة أنهار مشتركة مع إيران ، هي: ١- نهر أخين ٢- نهر الكارون ٣- شط العرب

أنشأت إيران عدداً من السدود على شط العرب منذ عام ١٩٦٢ بلغ عددها خمسة عشر سداً ، ما أدى الى انخفاض كميات المياه المتدفقة الى شط العرب بكميات كبيرة وزيادة نسبة الملوحة فيه ، فضلا عن قيام إيران بقطع مياه نهر الكرخه الذي يزوده بالمياه عن طريق السدود ، ما أدى الى تقليص مساحة هور الحويزة ، إذ لم يتبق من مساحته إلا نحو ٣٠% من مساحته الأصلية في عام ٢٠٠١[١١] . ولعلَ أهم الأنهار المشتركة بين العراق وإيران والتي مثلت التصرفات الإيرانية بشأنها اعتداءً صارخاً على حقوق العراق وهي كالآتي :

١- نهر كنكير : ينبع نهر كنكير من جبال إيران الغربية مقابل قضاء مندلي عند الحدود العراقية ، فبعد أن يجري لمسافة تقارب الـ (٢٥) كم في داخل الأراضي الإيرانية يقطع الحدود عند مضيق كومانسك في جبال شمباز على بعد ٨ كم شمال مدينة مندلي ، ويعتمد على مياه هذا النهر أعتماداً كلياً سكان مدينتي مندلي العراقية وسومار الإيرانية لسقي أراضيهم الزراعية وبساتينهم [١٢] .

٢- نهر كنجان جم : تنبع مياه نهر كنجان جم من منطقة بشتكوه الإيرانية وتجري نحو الجنوب الغربي في الأراضي العراقية ، ويشكل خط منتصفه الحد فيه على طول ١٢ ميلاً من دعامة الحدود رقم (٣٢) الى الدعامة رقم (٣١) إذ يصبح نهراً عراقياً ، ويجري بإتجاه أراضي مدينتي بدرة وزرباطية العراقيتين .

وتسقى الأراضي الزراعية المحيطة به في العراق من أقنية تتفرع عن الضفة اليمنى من النهر بين الدعامتين الحدوديتين (٣١ و ٣٢) ، أما الاراضي الزراعية الإيرانية فتسقى من أقنية تتفرع عن الضفة اليسرى للنهر [١٣] .

٣- نهر الوند: ينبع من جبال كرند الإيرانية المجاورة لحدود العراق مخترقاً حدود هذا الأخير ليجري في منطقة جبلية لمسافة تقدر بـ(٥٠ كم) حتى مصبه جنوب مدينة خانقين بمحافظة ديالى ليصب في الجانب الايسر من نهر ديالى شمال جسر جلولاء بنحو ٢,٥ كم يروي خلالها الأراضي الزراعية على ضفتيه ، والتي تعتمد أعتمادا كلياً على مياهه ، أما عرض نهر الوند فيتراوح ما بين ٣٠- ١٠٠م فيما تبلغ مساحة حوض تغذيته نحو ٣٤٥٠ كم^{٢} اي انه يحتل مساحة ١٠,٦% من حوض تغذية نهر ديالى الذي تبلغ حصة العراق منه ١٦,٣% [١٤].

٤-نهر الكارون : ينبع من جبال بختياري الإيرانية ويعد من أكبر روافد شط العرب ويزوده بمياه تصل الى ٢٤ مليار م^{٣} والتي تمثل ٣٠% من مجموع جريانه السنوي بينما تقدر كمية المياه المتدفقة الى شط العرب من دجلة والفرات بنحو ٥ مليار م^{٣} فقط.

ويجري في منطقة جغرافية ذات طبيعة جبلية ليصل الى سهول عربستان (خوزستان) قرب مدينة شوستر التي تبعد مسافة ٥٥ كم شمال مدينة الأهواز ليتفرع الى فرعين هما: الفرع الشرقي ويسمى أبي كريكار والفرع الغربي ويسمى أبي شطيط ، اللذين يلتقيان عند باندى كسر شمال الاهواز بـ (١٨ كم) ، وبعد أن يمر بمدينة الأهواز تبدأ الشلالات حتى مدينة بندر ناصري الى الجنوب من الأهواز بنحو ٢ كم ، ثم يجري النهر بإتجاه الجنوب الغربي لمسافة (١٨٠ كم) حتى وصوله مدينة المحمرة ليصب في شط العرب ، حيث يبلغ طول نهر الكارون نحو ٩٠٠ كم ويصل الى (١٣٦٠ كم) إذا ما تم أحتساب طول روافده. ويبلغ تصريفه (٤٥٠ م^{٣} / ثا اي ١٤,٢ كم^{٣}) سنوياً في مدينة الأهواز في جنوب غرب إيران ، وتقدر مساحة حوضه الواقعة جميعها في إيران حوالي ٦٣٢٠٠ كم^{٢}، وترفده عدد من الروافد والمجاري المائية ، وبعد تركه منطقة التلال يصب فيه أحد روافده الرئيسية وهو رافد دز شمال مدينة الأهواز بنحو (٤٠ كم) الذي يساهم بما يقارب ٣٧% من تصريف نهر الكارون [١٥]. ويصب نهر الكارون في شط العرب مقابل السيبة الواقعة الى شمال الخليج العربي بنحو (٩٠ كم) ليزود الشط بكمية من المياه تصل الى (٢٧ مليار م^{٣}) ، ومنها (٢٠ مليار) عند فم شط العرب و(٧ مليارات) عند فم الفرع الثاني لنهر الكارون ، وتمثل هذه الكمية ٣٠% من مجموع جريانه السنوي .

٥-نهر الكرخه : تنبع مياه هذا النهر من الجبال الغربية لإيران بالقرب من الحدود العراقية لتصب خلال موسم الفيضان في هور الحويزة الذي يقع ما بين ١٥- ٢٠ % منه في ايران ، وتتفرع من نهر الكرخة ستة جداول تصب في الهور المذكور ، هي: نعمة ، نيسان ، السابلة ، الكسرة ، الخربة وعمود السيدية إذ تزود الهور بالمياه شتاءً ، بينما تجف فيها المياه صيفاً ما عدا جدول عمود السيدية الذي تتوافر المياه في مجراه على مدار العام.

تبلغ مساحة حوض نهر الكرخة نحو ٥٢٥٠٠ كم^{٢} تقع كلها في الأراضي الإيرانية ، وقد بلغ تصريف النهر عند الفيضان ١٤٣٠ م^{٣} / ثا بينما يصل أعلى تصريف له الى ٢٥٠٠ م^{٣} /ثا ، في حين بلغ متوسط وارده المائي ٦,٣ مليار م^{٣} من المياه سنوياً مقاساً عند محطة الحميدية إضافة الى ٠,٤ مليار م^{٣} تأتيه بواسطة عدد من القنوات من نهر الكارون في مدة الزراعة الصيفية . لذا يعد نهر الكرخة الرافد الثاني لشط العرب بعد نهر الكارون الذي ياتي بالمرتبة الأولى ، إذ تنصرف مياه نهر الكرخة مع عدد من الأنهر الأخرى من الجهة

الجنوبية لهور الحويزة بواسطة نهر السويب الذي يصب جنوب منطقة القرنه بحوالي ٦,٥ كم لكي تتحدر مياهها جميعاً مع مياه نهر دجلة داخل العراق الى شط العرب(١٦).

٥-شط العرب : يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة علي جنوب العراق في مدينة القرنة على بعد ٧٥كم شمال مدينة البصرة ويبلغ طوله ٢١٨ كم يقع نصفه في العراق في كلتا ضفتيه ، بينما يتراوح عرضه ما بين ٤٠٠ م أمام مدينة العشار و١٥٠٠م عند مصبه في الخليج العربي .

تتجلى أهميته بكونه المنفذ الملاحي الوحيد للعراق الى الخليج العربي ، وفي حين تمتلك إيران منافذ بحرية عدة ، وقبل أتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ المبرمة بين العراق وإيران كانت مياه شط العرب تخضع بكاملها للسيادة الوطنية العراقية الا أنه بموجب هذه الإتفاقية أصبح شط العرب مقسماً بخط التالوك الذي يمثل خط الحدود بين العراق وإيران(١٧). وأضافة الى ما ذكر يشترك العراق وإيران في هور الحويزة(١٨) الذي تتراوح مساحته بين ٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ كم^{٢} وتقدر طاقته الأستيعابية بنحو ٧ مليار م^{٣} ومصدر مياهه في العراق جداول نهر دجلة (المشرح والكحلاء) فضلاً عن الروافد الإيرانية (الطيب، دويريج، الكرخة)(١٩) . ويقع ٨٠% من مساحة هور الحويزة داخل الأراضي العراقية و٢٠% منه داخل الأراضي الإيرانية .

المبحث الثاني : الأتفاقيات الدولية المنظمة لإستغلال الأنهار المشتركة بين العراق وإيران

أتبعت إيران سياسة مائية تضر بالمصالح العراقية في الأنهار الحدودية المشتركة بينهما، وعمدت على إنكار حقوق العراق في هذه المياه ، فهي تارة تدعي بأن هذه الأنهار يتم توجيه مياهها لتطوير المساحات المروية في غرب إيران وأن ما يصل من مياه هذه الأنهار الى العراق قد زاد عن حاجة إيران وتفضلت به مشكورة على الأراضي العراقية ، وتنكر تارة الأعراف الدولية ، والتعامل القديم وأن المعاهدات القائمة قد عقدت في وقت كانت فيه إيران في موقف المستضعف الذي لا حول له ولاقوة. إن هذا الأستغلال يخالف مبادئ القانون الدولي بشأن أستغلال الأنهار الدولية الذي يضمن حصول الدولة على حصة مائية منصفه ، ومعقولة ، وبالوجه الذي لا يرتب ضرراً لحقوق الدول الأخرى المشتركة معها في النهر الدولي(٢٠). وبذلك تخالف إيران التزاماتها الدولية بخرقها للمعاهدات والبروتوكولات المبرمة بينها وبين العراق ، أبتداء بـ :

أولاً: معاهدة أرضروم الثانية والتي عام ١٨٤٧ عقدت بوساطة روسيا القيصيرية وأنكلترا لحل المشاكل بين الدولتين العثمانية والفارسية والتي نصت بأنها سمحت للمراكب الإيرانية بالملاحة البريئة في شط العرب ، وهي لم تمنحها إي نوع من الحق السيادي فيه ، وحصرت السيادة الإيرانية على مرسى المحمرة فقط الواقع على قناة الحفار (نهر الكارون) .

ثانياً: بروتوكول الأستانة عام ١٩١٣ إذ بموجب هذا البروتوكول تنازلت الحكومة العثمانية عن جزء من شط العرب يقع أمام المحمرة من أعلى الى أسفل ملتقى نهر الكارون بشط العرب الى الحكومة الإيرانية وربما كان ذلك بضغط من الحكومة البريطانية لإيجاد مرسى لبواخرها في المنطقة ، فأصبحت الحدود بين الدولتين في شط العرب على طول خط الماء الواطىء للضفة اليسرى من شط العرب (ساحل عبادان) ما عدا مرسى المحمرة إي إن شط العرب فيما عدا هذا الأستثناء يكون مياهاً وطنية للحكومة العثمانية (وبالتالي مياهاً وطنية عراقية).

ثالثاً : محضر جلسات قومسيون لتحديد الحدود في عام ١٩١٤ المبرم بين الأمبراطورية العثمانية والأمبراطورية الفارسية الذي نجد فيه إن خط الحد المرسوم بين العراق وإيران يظهر تارة تقاطع خط الحدود مع المجاري الحدودية ، وتاركاً مياهاً تدخل الأراضي العراقية وتارة يسير مع مجاريها تماشياً مع قاعدة خط وسط مجرى المياه المتبعة في تحديد الحدود الدولية غير الملاحية[٢١] . وفي محاضر جلسات قومسيون لتخطيط الحدود العثمانية – الفارسية عام ١٩١٤ قد تأكد حق العراق المكتسب في البند (٢٠) من الصفحة (١٢) في مياه بدره وزرباطية وفي البند ١٥ الذي أكد حق العراق في نهر دويريج ، إذ جاء في هذا البند حسب العرف الجاري بين الدولتين أن القسم الأيسر من دويريج للإيرانيين والقسم الأيمن منه للعراقيين وأكد البندان (١١، ١٢) حق العراق في مشاركة إيران بمياه نهر السويب[٢٢].

رابعاً : معاهدة الحدود العراقية الإيرانية في عام ١٩٣٧ ، عقدت هذه المعاهدة بين العراق وإيران لتحديد الحدود البرية والأتفاق على مياه الانهار المشتركة وأعتبرت بروتوكول الأستانة ومحاضر جلسات قومسيون وثائق مشروعة وإن الدولتين ملتزمتين بمراعاتها وأبقت المعاهدة على خط الحدود نفسه بين الدولتين والذي تم تعيينه وتخطيطه من لدن اللجنة وفي عام ١٩٦٩ الغت إيران المعاهدة من جانب واحد[٢٣].

ومن الجدير بالملاحظة حول هذه الأتفاقية ما يلي :

١-أعترف الطرفان بملء أرادتهما بمشروعية بروتوكول الاستانة وبمحاضر جلسات لجنة ترسيم الحدود وهي الوثائق التي وصفها ممثل إيران في عصبة الأمم بأنها قديمة ومهملة وغير قانونية ولا أثر للإنصاف فيها .

٢-حصلت بموجبها إيران على مكسب جديد في شط العرب بتنازل العراق عن مياهه الوطنية ولمسافة حوالي ثمانية كيلومترات أمام ميناء عبادان إذ أصبح خط الحدود يمر من أعمق النقاط في وسط شط العرب (التالوك) أضافة الى ما حصلت عليه سابقاً أمام ميناء المحمرة .

٣-أعترفت إيران بعائدية شط العرب كمياه وطنية للعراق بأستثناء المنطقتين الموصوفتين أمام المحمرة وعبادان .

٤-أكد الطرفان تعهدهما بتشكيل اللجان للأستمرار بنصب دعائم الحدود ولصياغة أتفاقية خاصة بالملاحة في سنة واحدة قابلة للتمديد باتفاق الطرفين وإن تبقى الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كافة على عاتق المملكة العراقية بوصفها ممارسة لسيادتها على مياهها الوطنية .

غير إن أطماع إيران لم تتوقف برغم المكاسب التي منحتها لها الأتفاقية ، وأستمرت بممارستها غير المشروعة برفع العلم الإيراني على سفنها وهي في المياه الوطنية العراقية وأعتراض وحجز السفن والزوارق العراقية وهي في المياه الوطنية العراقية فضلاً عن نصبها لمركز كمركي إيراني عائم في مدخل شط العرب من دون أخذ موافقة السلطات العراقية المختصة . وكلما أعترض العراق على هذا السلوك وطالب بتطبيق متطلبات الأتفاقيات السابقة لجأت إيران كدأبها الى سياسة المراوغة وطول النفس بأنتظار الفرصة المناسبة لفرض شروطها والحصول على مكاسب جديدة على حساب الأخرين .

خامساً: تم عقد الأتفاق الخاص بإستغلال مياه الأنهار الحدودية في بغداد بتاريخ ٢٦/ كانون الاول/ ١٩٧٥ أستناداً الى أتفاقية الجزائر المعقودة في الجزائر بتاريخ ٦/ اذار/ ١٩٧٥ وهو واحد من أربع أتفاقيات خاصة بمسائل الحدود وقعها الجانبين بوصفها جزءاً من معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار هذا وتضمنت المادة الثانية من الأتفاق أحكام تناولت كيفية أنتفاع الطرفين بمياه بعض الأنهار الحدودية:

أ. تقسم مياه الأنهار (بناوه سوته وقره تو وكنكير) مناصفة ويتم التقسيم في مواقع مناسبة يتفق عليها الطرفين.

ب. يجري تقسيم مياه نهر الوند، كنجان جم، الطيب، دويريج بين البلدين على أساس محاضر جلسات لجنة تخطيط للحدود لسنة ١٩١٤ والعرف المتبع من السكان على طرفي الحدود.

ج. تقسم منها الأنهار المتتابعة والمحاددة والتي لم تذكر في الفقرتين (أ، ب) أعلاه بين البلدين طبقاً لأحكام هذا الأتفاق [٢٤].

بذلك أكدت هذه الأتفاقيات والبروتوكولات المبرمة على مراعاة حقوق العراق المكتسبة في مياه الأنهار المشتركة وإن إدعاء إيران بأستخدام مياه هذه الأنهار لغرض أرواء المساحات المروية في غرب إيران لتبرير قطع وتحويل مياه الأنهار عن العراق يخالف الواقع ، إذ عرضت في تسعينيات القرن العشرين على دول الخليج قطر، والكويت ببيع مياه نهر الكارون وأطلق على هذا المشروع "مياه الإيمان٠

فأستغلت إيران مياه الأنهار المشتركة بما يخالف الأتفاقيات والأعراف الدولية بشأن إستغلال الأنهار الدولية بما يحقق مصالحها دون مراعاة مصالح العراق إذ تسببت سياستها ولاسيما تجاه نهر الكارون الى أرتفاع ملوحة شط العرب الى مستويات مرتفعة أضرت بالحياه البشرية ، ما أدى الى هجرة الكثير من الفلاحين والأضرار بالزراعة العراقية.

المبحث الثالث : أثر السياسات المائية الإيرانية في الأنهار المشتركة مع العراق

على الرغم من حق العراق الثابت في مياه الأنهار المشتركة مع إيران مثلما تبين لنا في المبحث الثاني الا أننا نجد إن السلطات الإيرانية كانت دائماً وأبداً تنكر ذلك الحق، وذلك عدم أعترافها بالأتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وتتنكر للأعراف التي ترسخ العمل بها بين سكان البلدين على مدى مدد زمنية طويلة ، والتصرف بصورة منفردة بمياهها وفقاً لمصالحها غير مكترثة أو أبهة بما يصيب العراق وسكانه الذين يعتمدون على مياه تلك الأنهار في الشرب والري من أضرار[٢٥].

يبدو إن السياسة الإيرانية تعمل على أستغلال الاوضاع التي يمر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ فعمل منذ ذلك الحين على قطع فروع الأنهار والجداول الموسمية التي تتدفق صوب الأراضي العراقية قادمة من الداخل الإيراني وذلك بتشييد السدود التي تقطع تدفق المياه وتحويل مجراها الى داخل إيران، وكان أخرها قطع مياه نهر هوشياري في شهر آب ٢٠١١ الذي يغذي ١٣ الف دونم من الأراضي الزراعية في ضمن محافظة السليمانية في شمال العراق ، فما تقوم به إيران من أعمال وأجراءات يضر بالعراق وحقوقه في مياه الأنهار المشتركة بين البلدين ، يعود الى أنها تعمل بمشاركة الصين على أستثمار ما يقارب عشرة مليارات دولار في تنفيذ مشاريع خزن المياه في ضمن ما يطلق عليه مشاريع (الأفق الأزرق) والتي تهدف في مجموعها الى تحويل مجاري الانهار المشتركة بينها وبين العراق الى داخل الأراضي الإيرانية لمسافات تصل الى ٨٠٠ كم ومن هذه الأنهار (الوند وفروعه ، الكرخة ، والكارون)، هذا على الرغم من المطالبات العراقية المتواصلة بعدم القيام بتنفيذ تلك المشاريع بإعتبار أن مياه تلك الأنهار المشتركة وحق لكلا البلدين[٢٦] . أما عن أهم الأثار السلبية الناجمة عن فقدان العراق لحصته المستحقة من الأنهار المشتركة فهي :

نهر كنكير : تسببت إيران بأحداث أضرار بالعراق بقيامها بقطع المياه مرات عدة في سنين مختلفة عن أهالي منطقة مندلي والتي تسببت بموت المزروعات ولاسيما سنة ١٩٢٦ ، الأمر الذي دفع المزارعون العراقيون لمطالبة الحكومة الإيرانية عن طريق الحكومة البريطانية ومندوبها السامي في العراق بتعويضهم عن الأضرار التي أصابت مزروعاتهم التي تسقى من مياه النهر . وكانت الحكومة العراقية قد طالبت إيران بالموافقة على تشكيل لجنة مشتركة تشرف على توزيع مياه النهر بين الطرفين ، الا إن الحكومة الإيرانية لم تتخذ أية خطوة لمنح

العراق حقوقه في مياه النهر بموجب محضر اللجنة المذكورة ، ويتبين مدى سعي العراق لمعالجة مشاكل المياه المشتركة مع إيران بكتابها الذي وجهته لمجلس الوزراء العراقي في ١٧ تموز ١٩٣٣ بشأن مياه مندلي : انه رغم الجهود المبذولة لم نحصل على نتيجة ، وقد سبب قطع المياه من الجانب الإيراني عن المدينة نتائج آليمة بالبساتين والسكان وكانوا في حالة من اليأس والقهر وأتضح في ٨ تموز ١٩٣٣ أن مياه نهر كنكير مستغلة من الجانب الإيراني[٢٧]. ولم تستطع الحكومة الإيرانية إن تدعي أنكار حصول تجاوزات على حق العراق في المياه ، الإ أنها بررت ذلك بقلة المياه دون أن تذكر إن سبب تلك القلة في الكثير من الاحيان يرجع الى تجاوز المزارعون الإيرانيون على حصة العراق أثناء سير النهر في الأراضي الإيرانية قبل دخوله الحدود العراقية ، ما ادى الى هلاك نحو ٧٠% من أشجار البرتقال والليمون والفواكه الأخرى وسبب نقصاً في أنتاج النخيل بنحو ٣٠% ، وعدم تمكن سكان مندلي من زراعة الخضار في المنطقة وأضطرار ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص منهم الى الهجرة منها [٢٨].

نهر كنجان جم : في عام ١٩٣١ أراد الحاكم العسكري المعين في منطقة منصور آباد الإيرانية من قبل السلطات الايرانية توطين بعض العشائر الإيرانية الرحالة وتوسيع نطاق الزراعة في الجانب الإيراني من تلك المنطقة ، فعمل على حفر قناة جديدة لسحب المياه من النهر وبنى سداً على عرض النهر وجعل الماء كله يتدفق نحو الأراضي الزراعية الجديدة في إيران لاروائها ما أدى لانقطاع المياه عن المدن والقرى العراقية التي تعتمد على مياه النهر المذكور . فرفع وزير الخارجية العراقي في ١٧ اذار و٢٦ تموز و٣٠ اب و٩ ايلول من سنة ١٩٣١ شكاوي العراق عن تلك التصرفات التي أتخذتها إيران الى المفوضية الإيرانية في بغداد إضافة الى تبادل الرسائل والمذكرات بين الطرفين والتي منها مذكرة وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٤١٦٩ في ٢٩- ٣٠ اب ١٩٣١ بشأن الدعوة الى تشكيل لجنة مشتركة بغية تقسيم مياه زرباطية ، والتي ردت الحكومة الإيرانية عليها بموجب مذكرة المفوضية الإيرانية في بغداد المرقمة ٢٥٧٣ في ٢٠ آيلول ١٩٣١ الموجهة الى وزارة الخارجية العراقية والتي جاء فيها عدم الموافقة على تاليف اللجنة المقترحة من قبل العراق ، وبينت المذكرة أن مياه زرباطية لا تقسم مناصفة ، إذ أنها من حق المناطق الإيرانية وأن ما يعطى منها للعراق هو مايزيد عن حاجة سكان المناطق الإيرانية[٢٩] .

نهر الوند : تعتبر المنطقة التي تعتمد في ريها على مياه نهر الوند في الجانب العراقي واحدة من المناطق التي تعرضت لأضرار نتيجة لتجاوزات الحكومة الإيرانية ، إذ رفضت إيران مؤخراً إعادة ضخ مياه نهر الوند في شهر آب ٢٠١١ لأسباب لم توضحها وصفتها بأنها فنية . وقد طلبت اللجنة الحكومية العراقية الخاصة بالتفاوض مع الجانب الإيراني من

إيران ضخ المياه لنهر الوند بواقع ٢ م^{٣} / ثا بعد أن كان ضخ المياه في نيسان الماضي ٧ م^{٣} / ثا، في حين دعت وزارة الموارد المائية الجانب الإيراني الى إطلاق الحصة المقررة للعراق من مياه نهر الوند والبالغة ٧ م^{٣}/ ثا وطلبت من وزارة الخارجية العراقية سرعة التدخل عن طريق القنوات الدبلوماسية مع الجانب الإيراني لحل هذه المشكلة ، كما أعلنت أن أزمة أنقطاع المياه عن نهر الوند أضرت بالواقع الزراعي في الأراضي التي تمر بها المياه ، وأعلنت الوزارة في ١٧ تموز ٢٠١١ أن إيران قد أوقفت منابع النهر المتدفق نحو الأراضي العراقية بشكل كامل من دون أي سابق أنذار، وقد تجاوزت الخسائر المادية نتيجة ذلك القطع (٣) بلايين دولار ، وتم التحذير من موجات هجرة جماعية لسكان المناطق المحاذية لإيران في محافظة ديالى بسبب نقص المياه[٣٠] .

نهر الكارون : بهدف أستغلال مياه نهر الكارون عملت إيران منذ الستينيات من القرن الماضي على إنشاء عدد من السدود الكبيرة يستفاد منها في خزن المياه ومن عدد أخر في عملية تحويل المياه عن المجرى الطبيعي للنهر ونقلها خارج حوضه هذا بالإضافة الى عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية . فقد تم تصميم (١١) سداً كبيراً على الروافد العليا الرئيسية لنهر الكارون . ولا يقتصر الضرر الذي يصيب العراق على قلة الوارد المائي من نهر الكارون بل يتعداه الى الأضرار الناجمة عن تلوث المياه المتدفقة منه أتجاه الأراضي العراقية ، إذ تشير الأحصائيات الى أن نحو١,٥ كم^{٣} من مياه البزل ومياه أستصلاح الأراضي الزراعية يتم رميه في نهر الكارون سنوياً ، ويلقى ما يقارب ٢٠٠ مليون م^{٣}من مياه المجاري والاستعمالات المدنية الأخرى .

نهر الكرخة : عملت إيران على إستغلال مياه هذا النهر بتشييدها سد قاطع في منطقة سن العباس ، نتج عنه أن خسر العراق مايقارب ٧٥% من مياه النهر في موسم الصيف حين يكون الطلب والحاجة الى المياه لدى الجانب العراقي كبيراً لاسيما وأن المزارعين العراقيين يعتمدون في معيشتهم على زراعة الشلب (الارز) في موسم الصيف وهو الذي يحتاج الى كميات كبيرة من المياه لزراعته ، إي أن المياه قد أنخفضت الى ٢٥% عما كانت عليه قبل أنشاء السد المذكور. كما قامت إيران في عام ١٩٩٢ بتشييد سد الكرخة على مجرى النهر ، والذي أفتتح في عام ٢٠٠١ بكلفة ٧٠٠ مليون دولار . وهو من السدود الركامية (صخري ، ترابي) وكان الهدف من إنشاء السد ري مساحة تقدر بـ ٣٢٠ الف هكتار من الأراضي الزراعية ، ووقاية الأراضي الواقعة خلف السد من الفيضانات ، وهذا بدوره يعني عملياً عدم وصول كميات كافية من المياه الى هور الحويزة في جزئه الواقع في داخل الأراضي العراقية وعدم مساهمة النهر في معادلة زيادة ملوحة مياه شط العرب .

شط العرب : إن العراق عانى وما يزال يعاني من التصرفات والأجراءات الإيرانية التي تضر بمصالحه وحقوقه المائية ، فقد صدرت مؤخراً الكثير من التصريحات تحذر من أحتمال حدوث كارثة أنسانية في قضاء الفاو بمحافظة البصرة بسبب أرتفاع ملوحة مياه شط العرب إذ أصبحت غير صالحة للشرب والزراعة ، وأفاد مستشار محافظ البصرة لشؤون الزراعة الدكتور محسن عبد الحي بأن : قلة الواردات المائية القادمة من نهر دجلة هي السبب المباشر وراء تملح المياه في قضاء الفاو وبعض المناطق في قضاء أبي الخصيب ... وأشار عبد الحي الى أن : المياه العذبة القادمة عبر نهر دجلة الى شط العرب يفترض أن لاتقل عن ٥٠ م^3/ ثا لكن الوثائق المتوافرة لدينا تفيد بأن الكميات التي تصل حاليا الى محافظة البصرة لاتزيد عن ٣٧ م^3/ ثا. ويعد قضاء الفاو المطل على شمال الخليج العربي أكثر مناطق جنوب العراق تضرراً من ظاهرة ملوحة المياه التي أسفرت في عام ٢٠٠٨ عن نزوح أكثر من ٣٠٠ أسرة عندما بلغت نسبة التركيز الملحية في مياه شط العرب نحو ٣٠ الف جزء في المليون ، الأمر الذي نتج عنه أنهيار الواقع الزراعي ونفوق أعداد كبيرة من الحيوانات الحقلية بعد أن كان القضاء يعد من أفضل المناطق الزراعية في محافظة البصرة . كما تعرضت الأنهار المشتركة التي ترفد شط العرب الى عمليات تجفيف وتلوث نتيجة الإهمال وتحويل السلطات الإيرانية مخلفات الصناعة ومياه البزل الى مجاري تلك الأنهار ما يؤدي الى أكبر كارثة بيئية في المنطقة عبر تاريخها ، إذ كانت بعض مناطق الحدود الواقعة ضمن قضاء شط العرب في محافظة البصرة ، قد شهدت نهاية عام ٢٠١٠ تسرب كميات كبيرة من مياه البزل المالحة القادمة من مزارع قصب السكر في محافظة خوزستان الإيرانية وهذا ما دفع الحكومة العراقية الى تنفيذ حملة بهدف ترميمه وتمتين أكتافه وردم الثغرات التي يحتويها[١]. ولغرض مواجهة منع تدفق مياه البزل الإيرانية تجاه الأراضي العراقية التي تسببت في أضرار بالزراعة والأسماك وتلوث المياه في محافظتي البصرة والعمارة وافقت لجنة شؤون الطاقة في مجلس الوزراء العراقي على أقتراح وزارة الموارد المائية المتضمن تشييد سدة ترابية حدودية لمواجهة تلك المشكلة ، وكانت الوزارة قد اعلنت في وقت سابق انه : لوحظ قيام جمهورية ايران الأسلامية بتوجيه مياه البزل بأتجاه الحدود المشتركة مع العراق في المنطقة الممتدة من نهر السويب الى منطقة الحدود في الشلامجة (نهر الخيين) وهي منطقة حدودية يفصلها الساتر الحدودي ، وذكرت تقارير أعلامية إن كميات المياه المتدفقة شكلت مسطحات مائية عرضها لايقل عن ٢كم وطولها ٤٠كم .

مما سبق يتضح حجم الأضرار التي أصابت العراق وسكانه المنتفعين من مياه الأنهار المشتركة مع إيران جراء ممارسات السلطات الإيرانية منذ سنوات طويلة ولغاية الآن بقطعها مياه تلك الأنهار على الرغم من وجود أعراف وأتفاقيات وقعها البلدان تحدد حصة كل بلد

منها وتنظيم عملية أستغلالها إذ ينتفع سكان كل بلد بحصته المائية من دون إن يتسبب بضرر لسكان البلد الآخر .

الاستنتاجات

١- أن هذ الإتفاقيات جاءت عامة ، أي خالية من التفصيلات الضرورية بالنسبة للأطراف المعنية . فقد نص بروتوكول الأستانة لعام ١٩١٣-١٩١٤ مثلاً على تقسيم المياه بين الجانبين في حوض مجرى كنكير ، الا أنها لم توضح المقصود بعملية التقاسم ، بالأضافة الى عدم توفر المسح الكافي لمياه هذا الحوض قبل عقد الأتفاقيات أو بعدها فأصبحت كمية المياه التي يسحبها كل جانب غير محدودة ، فأستفادت إيران من هذا الوضع بالدرجة الأولى بحكم سيطرتها على المجاري العليا.

٢-إن الأتفاقيات الموجودة تفتقر الى صفة الشمولية ، فقد أقتصرت على بعض المجاري الحدودية دون البعض الآخر .

٣-إن الأتفاقيات الموجودة لا تدخل في صميم الموضوع ، بل تدور حول أمور جانبية كان من الأفضل الأتفاق عليها قبل البدء بالأتفاق والتعاهد حول تقسيم مياه تلك المجاري . فمثلاً أن بروتوكول الأستانة قضى بمناصفة مياه مجرى كنكير بين إيران والعراق ، ولكنه لم يبين على إي أساس سيتم ذلك وكيف يمكن أن تجري المناصفة وماهو مقدار ما يمكن أن يحصل عليه كل من الطرفين .

٤-لم تلتزم إيران بالأتفاقيات التي تم عقدها مع العراق فيما يخص الأنهار الحدودية المشتركة بينهما بل تصرفت وفقاً لمصالحها على حساب المصالح العراقية .

٥-لقد تسبب قطع مياه الأنهار المشتركة من قبل إيران الى الأضرار بالجانب العراقي ولاسيما فيما يتعلق بالأراضي الزراعية المعتمدة على مياه هذه الأنهار وما نتج عن ذلك من هجرة للفلاحين .

التوصيات:

١-تشكيل لجنة فنية مشتركة تعمل على حل الخلافات التي من الممكن أن تنشب بين الدول الأطراف في الأتفاقية والتوصل الى قسمة عادلة ومنصفة للمياه المشتركة آخذين بنظر الأعتبار الأحتياجات المائية لكل دولة من حيث أستخدامات المياه المختلفة مع مراعاة العوامل المناخية والجغرافية لكل منهما .

٢-تحديد نوعية وجودة المياه المستحقة للعراق والتي يجب أن تكون صالحة للأستخدامات المختلفة على وفق الضوابط والمقاييس الدولية .

٣-الأشراف على مراقبة كمية ونوعية المياة المتفق عليها من خلال آقامة محطات لحساب الوارد المائي وفحص نوعيته عند الحدود العراقية الإيرانية .

٤-الزام الدول الأطراف بالآمتناع عن تنفيذ أي مشروع يمكن أن يحدث إي تغيير ضار لخصائص النهر أو الخصائص البايولوجية لحيواناته أو نباتاته أو في مستوى مياهه من دون موافقة مسبقة من جانب الدول الأطراف ، والتعويض عن الأضرار التي تصيب الدول الأطراف من جراء تنفيذ هذه المشاريع .

٥-دراسة الأثار السلبية الناجمة عن قطع مياه الأنهار المشتركة مع إيران ولاسيما في المناطق الجنوبية ، تلك الأثار التي تعنى بأنحسار الأراضي الزراعية وما يترتب عن ذلك من آثار أخرى .

الهوامش

(١) تقرير عام عن الموارد المائية . الموارد المائية الواقع والافاق ، وزارة الموارد المائية ن تقرير غير منشور ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥ .

(٢) فلاح شاكر اسود ، الحدود العراقية – الايرانية : دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٦ – ٢٩ .

(٣) عبد الله حسون محمد ، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها ، مجلة كلية الفتح ، كلية التربية – جامعة الفتح ، العدد ٣٨ ، شباط ٢٠٠٩ ، ص ١٠١ .

(٤) فلاح شاكر اسود ، مصدر سابق ، ص ص ٢٦- ٢٩

(٥) جمال علي حسين. الحقوق المشتركة في الانهار الدولية و تطبيقاتها على العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، مقدمة الى كلية القانون – الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ٢٧١.

(٦) خالد العزي ، مشكلة الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران ، امانة الدراسات والبحوث، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨١، ص١٨

(٧) محمد احمد السامرائي ، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل ، ط١ ، الذاكرة للطباعة عمان ،٢٠١٢، ص ص ١٥٦-١٥٧

(٨) ابراهيم خلف العبيدي. سياسة ايران تجاه الانهر الحدودية المشتركة. مجلة بيت الحكمة ، العدد الرابع. تشرين ١ – كانون ٢، السنة الثالثة، ٢٠٠١، ص ٥٥.

(٩) صاحب الربيعي. القانون الدولي و أوجه الخلاف و الاتفاق حول مياه الشرق الاوسط، ط١، دار الكلمة،دمشق: ٢٠٠١، ص ص ١٠٩-١١٠.

(١٠) حميد جواد حسن الخطيب. الحدود العراقية الايرانية و الوضع القانوني لشط العرب. رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية القانون – جامعة بغداد، ١٩٧٢، ص ٣٠٢.

(١١) جمال علي حسين ، مصدر سابق، ص ٢٧٥

(١٢) شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، دار منشورات البصري ، بغداد ،١٩٦٦، ص ٢٣٦

(١٣) حميد جواد حسن الخطيب ، مصدر سابق ، ص١٤٠ .

(١٤) فلاح شاكر اسود ، مصدر سابق ، ص ص ٨٧-٨٨

(١٥) فؤاد قاسم الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ن ط٢ ، دار ورد للطباعة ، عمان ، ٢٠١١، ص ص ١٦٦-١٦٧

[١٦] يمتاز شط العرب بامكانية خضوعه لوصف الانهار الحدودية الملاحية لكونه يعد نهراً حدودياً فاصلاً بين العراق وايران فضلاً عن خضوعه لنظام المجاري المائية غير الملاحية بوصفه يشكل التقاء لنهرين دوليين دجلة والفرات وعلى الاقل في الجزء الشمالي العلوي قبل ان يصبح حداً دولياً ونشير في هذا الصدد الى المادة الاولى/ الفقرة الثانية من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية "لا تسري هذه الاتفاقية على استخدام المجاري المائية الدولية غير الملاحية الا في الحدود التي تؤثر فيها الاستخدامات الاخرى في الملاحة او تتأثر بها"

[١٧] يعرف الهور بأنه مناطق ترابية مغمورة بالمياه او موجوده على او قرب سطح التربة في كل اوقات السنة بمختلف فصولها وتكون الارض مشبعة بالمياه وتستقبل هذه الاراضي المطرية الكائنات البحرية والبرية معا وان الوجود المطول والمكثف للمياه يخلق ظروفاً مناسبة لنمو انواع مخصصة من النباتات ذات ظروف خاصة حيث تقوم بتعزيز وتطوير خصائص التربة في الاهوار للمزيد ينظر:

Environment Management of the Iraq Marshilands: water Quality Management united Nations Environment programme 2005, P 111.

[١٨] محمد جعفر جواد السامرائي، مشاريع الري و البزل الحديثة في محافظة ميسان و ذي قار و البصرة، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٨، ص٤٨

[١٩] خالد العزي ، مصدر سابق ، ص ١٥

[٢٠] سليمان عبد الله اسماعيل ، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٤، ص ص ٤٠٠-٤٠١

[٢١] جمال علي حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٧١

[٢٢] ابراهيم خلف العبيدي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٦٨-٢٩٦

[٢٣] شاكر عبد العزيز المخزومي ، في طريق العطش ازمة المياه في العراق وبعض الدول العربية، ط١، المطبعة الوطنية ، الاردن ، ٢٠١٠، ص ص ٧٤-٨٠

[٢٤] توفيق السويدي ، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط٣ ، دار الحكمة، لندن ، ٢٠١١، ص ٢١٧

[٢٥] جمال علي حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤

[٢٦] جابر ابراهيم الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، مجلة القانون ، العدد ١٢ ، ١٩٨١ ، ص ٣٠٦

[٢٧] شاكر صابر الضابط ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦

[٢٨] جمال علي حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨- ٢٨٠

[٢٩] فؤاد قاسم الامير ، مصدر سابق ، ص ص ١٧٦- ١٧٩

[٣٠] جمال علي حسين ، مصدر سابق ، ص ٢٧٩- ٢٨٠

المصادر

(١) الامير، فؤاد قاسم ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ن ط٢ ، دار ورد للطباعة ، عمان ، ٢٠١١

(٢) اسماعيل ،سليمان عبد الله ، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٤

(٣) اسود ، فلاح شاكر، الحدود العراقية – الايرانية : دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد:١٩٧٠

(٤) حسين ،جمال علي. الحقوق المشتركة في الانهار الدولية و تطبيقاتها على العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة)، مقدمة الى كلية القانون – الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢

(٥) الخطيب ، حميد جواد حسن . الحدود العراقية الايرانية و الوضع القانوني لشط العرب. رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية القانون – جامعة بغداد، ١٩٧٢

(٦) الراوي ، جابر ابراهيم ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ، مجلة القانون ، العدد ١٢ ، ١٩٨١

(٧) الربيعي ، صاحب. القانون الدولي و أوجه الخلاف و الاتفاق حول مياه الشرق الاوسط، ط١، دار الكلمة، دمشق: ٢٠٠١

(٨) السامرائي ، محمد جعفر جواد ، مشاريع الري و البزل الحديثة في محافظة ميسان و ذي قار و البصرة، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٨

(٩) السامرائي ، محمد احمد ، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل ، ط١ ، الذاكرة للطباعة عمان ،٢٠١٢

(١٠) لسويدي ، توفيق ، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط٣ ، دار الحكمة، لندن ، ٢٠١١.

(١١) العبيدي ، ابراهيم خلف. سياسة ايران تجاه الانهر الحدودية المشتركة. مجلة بيت الحكمة ، العدد الرابع. تشرين ١ – كانون ٢، السنة الثالثة،٢٠٠١ .

(١٢) العزي ، خالد ، مشكلة الانهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران ، امانة الدراسات والبحوث، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨١.

(١٣) الضابط ، شاكر صابر ، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران ، دار منشورات البصري ، بغداد ،١٩٦٦.

(١٤) محمد ، عبدالله حسون ، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها ، مجلة كلية الفتح ، كلية التربية – جامعة ديالى ، العدد ٣٨، شباط ٢٠٠٩ .

(١٥) المخزومي ، شاكر عبد العزيز ، في طريق العطش ازمة المياه في العراق وبعض الدول العربية، ط١، المطبعة الوطنية ، الاردن ،٢٠١٠.

(١٦) تقريرعام عن الموارد المائية. الموارد المائية الواقع و الافاق، وزارة الموارد المائية ، تقرير غير منشور،٢٠٠٧ .

Environment Management of the Iraq Marshlands : water Quality Management united Nations Environment programme 2005

Dr. **Entezar Jassem**
College of Arts
Geography Dep.

Dr. **Shurooq Na'im Jasim**
College of Arts
Geography Dep.

Abstract

Penetrate the eastern border of Iraq with Iran, small rivers and streams for many water taking place mostly from Iranian territory has been going with the boundary line, cut to pour in the end, inside Iraq, and that a portion of these rivers and valleys around the problems did not occur in the past and this mostly located in the northern region which is the same slope stems from being a very mountainous area with steep slopes and features quickly to neighbors near the headwaters, and that the Iranian authorities are having difficulty controlling them. In the southern parts, and also Snodha in our research this on the rivers Karkheh and Karun Shatt al-Arab and other Alanharalta become one of the most important rivers which suffer from water problems with Iran, as it acted according to the whims and interests, despite the violation of her actions the provisions of the agreements provided for the Iraqi territory stakes Bucking the good-neighborly relations, claiming that these conventions were held and approved at a time when Iran was in a weak position, and that it has the right to revocation and repudiated.